بَلَدِيَّةُ جَنْزُورْ

Municipality of Janzour

إستراتيجية تنمية مدينة جنزور

التقرير النهائي

أبريل 2018

CILG VNG International

VNG International

Ministry of Foreign Affairs

Libya Local Governance and Stabilisation Programme ▪ برنامج دعم الحكم المحلي والاستقرار في ليبيا

بَلَدِيَّةُ جَنْزُورْ

Municipality of Janzour

انجز هذا المشروع من طرف بلدية جنزور بدعم فنّي من قبل المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد، في إطار برنامج دعم الحكم المحلي والاستقرار في ليبيا والممول من قبل الاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية الهولندية.

تتحمل وكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية المسؤولية الكاملة عن محتوى الوثيقة ولا تعكس بأي شكل من الأشكال مواقف الاتحاد الأوروبي

©2018CILG-VNG International

للاتصال بنا:
البريد الالكتروني: cilg@cilg-international.org
الهاتف: 245 860 71 00216 / 243 860 71 00216
الفاكس: 242 860 71 00216
موقع الواب: www.cilg-international.org

جميع الحقوق محفوظة
©2018CILG-VNG International

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم من الاتحاد الأوروبي.

Ministry of Foreign Affairs

محتوى التقرير

المحتوى

1. الإطار التنفيذي ومبررات المشروع
2. استراتيجية تنمية المدينة: المبادئ والرهانات
3. البعد الإستراتيجي للخطة
4. البعد التشاركي والتنسيق لإعداد الاستراتيجية
5. منهجية إعداد استراتيجية تنمية مدينة جنزور
6. الملمح الحضري والتنموي للمدينة: تحليل وضع القطاعات والمتدخلين؛ إشكالاتها وآفاق تطورها

1.6 النمو الديمغرافي وحركة الهجرة الداخلية: مدينة آمنة، جاذبة وذات كثافة حضرية متفاوتة

2.6 المقومات الحضرية وأهم الإشكاليات التنموية بالمدينة

1.2.6 التخطيط العمراني: الواقع والإشكاليات والتحديات

2.2.6 الإسكان: قطاع متعطل بالرغم من تزايد احتياجات الشباب للسكن الرسمي

3.2.6 التفاوت في توفر البنية الأساسية والخدمات الحضرية و ضعف تطوير قطاع النقل والمواصلات

4.2.6 التعليم العمومي وإكراهات تنامي التعليم الخاص

5.2.6 تطور الانشطة الإقتصادية: الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات

7. تشخيص واقع المحلات: المقومات، الإشكاليات والفاعلين

1.7 محلة السراج: (تقسيم سكني بلدي/أراضي خاصة)

2.7 محلة شهداء عبد الجليل: (داخل المخطط/تقسيم حكومي منذ بداية السبعينات)

3.7 محلة جنزور الشرقية: (الجزء الشمالي داخل المخطط/ جنوب السكة خارج المخطط بنسبة 60 %)

4.7 محلة جنزور المركز: (تصنيف تجاري للجزء الشمالي المطل على البحر)

5.7 محلة جنزور الغربية

6.7 محلة صياد (خارج المخطط)

7.7 محلة الحشان (خارج المخطط)
8.7 محلة النجيلة: (مشروع حكومي سكني متكامل نهاية الثمانينات/عمارات)
9.7 محلة الوسط

8 . التشخيص الرباعي للقطاعات وتحديد الأهداف

1.8 الاصحاح البيئي
2.8 قطاع التعليم
3.8 قطاع الزراعة
4.8 قطاع المياه والصرف الصحي
5.8 قطاع التسجيل العقاري
6.8 قطاع الاقتصاد
7.8 قطاع التخطيط العمراني
8.8 قطاع الصناعة
9.8 قطاع المواصلات
10.8 قطاع الاسكان والمرافق
11.8 مكتب الثقافة
12.8 قطاع الصحة
13.8 قطاع السياحة
14.8 قطاع العمل والتأهيل

9. الرؤية التنموية من خلال الرهانات والمحاور الاستراتيجية

1.9 تحديد المحاور الاستراتيجية لخطة التنموية الحضرية
2.9 الرؤية الاستراتيجية وتوجهات خطة التنمية الحضرية لمدينة جنزور

10. البرمجة التنفيذية للمشاريع

1.10 البرمجة التنفيذية للمشاريع (الخطة)
2.10 بطاقة المشروع النموذجي «بيئة سليمة»

1. الإطار التنفيذي ومبررات المشروع

يندرج هذا المشروع في إطار «برنامج دعم الحكم المحلي والإستقرار في ليبيا « الذي ينفذه المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد - وكالة التعاون الدولي لجمعية البلديات الهولندية لفائدة البلديات الليبية ، والممولّ من قبل الإتحاد الأوروبي ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية.

و يهدف هذا المشروع النموذجي والذي تمّ التوافق بشأنه مع ممثّلي بلدية جنزور والمجتمع المدني إلى صياغة استراتيجية تنمية مدينة جنزور حيث تبنى المجلس البلدي المشروع إيمانا منه بضرورة الوقوف على واقع التنمية المحلية وتطوير ممارسات الحكم المحلي ودعم الديمقراطية التشاركية عن طريق تفعيل دور الهياكل والإطارات والخبرات المحلية ومختلف مكونات المجتمع المدني في صياغة رؤية استراتيجية ومستقبلية للتنمية.

من الناحية القانونية، تُساعد اللوائح الحالية على تنفيذ هذا المشروع حيث تُعتبر هذه الخطة مبادرة لتفعيل إدارة الحكم المحلي من خلال قانون 59 لسنة 2012 واللوائح التكميلية لسنة 2013التي أتت إبان أحداث 17 فبراير لتُنظم جهاز الإدارة المحلية وتكرس مبادئ اللامركزية، الشيء الذي يستوجب بدوره الوقوف على واقع البلديات من حيث نقص الكفاءات والإمكانيات والموارد ومن حيث دعم إستقلالية إتخاذ القرارات والتنسيق بين الإدارات المحلية مع ضرورة تواصل دور هياكل الدولة. في هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى الحاجة لمزيد ملاءمة هذا الإطار التشريعي مع متطلبات تنفيذ مثل هذه المشاريع ذات الأسس الديمقراطية والتشاركية.

بالإضافة إلى البعد الإستراتيجي والتنفيذي للخطة، مَثل المشروع بالنسبة للمشاركين باختلاف اختصاصاتهم وخبراتهم وانتماءاتهم المؤسسية، فرصة لاكتساب معارف في مجال التنمية المحلية ولتعزيز قدراتهم في مجال

التخطيط الإستراتيجي التشاركي وفي وضع مسار لصياغة المشروع في مختلف مراحله التي لئن تُعنى بالجانب التشخيصي التشاركي وبرهانات التنمية بالبلدية، فهي تُولي اهتماما خاصا بالجانب التنفيذي والذي سيفضي إلى بلورة خطة تنفيذية لجملة من المشاريع التي ستُحدد عناصرها بحسب الأهداف والأولويات التي ستضعها الخطة ومن ثمة إلى تنفيذ مشروعا محددا بالتوافق مع كافة المشاركين في صياغة الخطة.

لا بد من التذكير في هذا السياق بالصعوبات الإقليمية التي تحف المشروع الذي يتزامن تنفيذه مع وضع أمني وسياسي واجتماعي غير مستقر إبان تولي المجلس البلدي المنتخب مهامه في ظروف تفاقمت فيها الصراعات والمطلبية المجحفة في أغلب المدن الليبية وتراجعت الثقة وتضاربت المصالح، الشيء الذي وضع الهياكل المحلية المنتخبة وصانعي القرار أمام عديد التحديات التنموية التي يصعب الإستجابة لها في وقت وجيز وأمام تراجع مقومات السلم المحلية. وتفاعلا مع هذا الوضع، تأتي هذه الخطة لتضع المقومات الأساسية للتخطيط الإستراتيجي التشاركي الذي يُولي عناية خاصة بالجانب التنفيذي للمشاريع وتعزيز سبل حوكمتها.

في الختام، يُعتبر هذا المشروع تحديا كان قد رفعه كل من المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد من ناحية وبلدية جنزور بمختلف مكوناتها وهياكلها من ناحية أخرى وذلك أمام كل الصعوبات التي واجهت المشاركين من حيث التبني الكلي للمشروع من الإدارة البلدية والصعوبات المالية التي أثرت على مشاركة المجتمع المدني في مختلف مراحل المشروع.

2. استراتيجية تنمية المدينة: المبادئ والرهانات

هي خطة عمل مستقبلية وطويلة المدى لتحقيق نمو عادل في المدن

والمناطق المحيطة بها وتطويرها واستدامتها من خلال المشاركة، من أجل تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين. في هذا السياق، ينتج عن استراتيجية تنمية المدينة رؤية جماعية للمدينة وخطة عمل استراتيجية وتنفيذية تهدف إلى إصلاح السياسات والمؤسسات، وزيادة النمو الاقتصادي، وآليات التنفيذ والمساءلة.

تُعتبر استراتيجية تنمية المدينة وسيلة فعالة لتسهيل عمل الحكومات المحلية مع الالتزام السياسي للحد من الفقر والإصلاحات المؤسسية. كما أنها تشجع مشاركة أصحاب المصلحة ومبادرات المؤسسات الحكومية، فضلا عن تحسين الإدارة الحضرية، من خلال صياغة رؤية جماعية للمدينة لتحقيق أولوياتها. أيضا، من خلال ربط التخطيط التشاركي مع الاستثمار، حيث أن استراتيجية تنمية المدينة تُرسي الأساس لتنمية اقتصادية طويلة الأمد في المدن.

تكمن أهمية ورهانات استراتيجية تنمية المدينة في كونها:

- تجمع كل الفاعلين في المدينة حول مقترح تنموي موحد يحظى بإجماعهم.
- تُطور استراتيجية تنمية المدينة فهما مشتركا للأولويات البلدية والتحديات التي تواجه المدينة.
- تُنظم وتوجه استغلال مصادر المدينة، من خلال استراتيجية تنفيذية تنموية واضحة بإجماع واسع.
- تتحكم في التكلفة الفعلية للموارد لعدد من المجالات الاستراتيجية الرئيسية.
- تُتيح للمدينة أن تتوقع معدل ونوع واتجاه نموها العمراني، وتطوير البنية التحتية
- تضمن مشاركة الجمهور وإشراك المجتمع المدني ولاسيما النساء والفئات المهمشة، وتعمل على تمكينهم وتشجيعهم للمشاركة بفعالية في عمليات صنع القرار.

3. البعد الإستراتيجي للخطة

تنبع استراتيجية تنمية المدينة من المبادئ العامة للتخطيط الإستراتيجي التي تهدف في أبعادها المنهجية إلى صياغة خطة مستقبلية في:

- سياق رؤية وأهداف تعمل المجموعة على تنفيذها في وقت محدد ووفق الإمكانيات والموارد المتاحة وباعتماد مسار يفضي إلى وضع خطة تنفيذية.
- إطار أهداف تنبع عن قرار سياسي محلي يضع الخيارات الهيكلية التي تتلاءم مع متطلبات التنمية وانتظارات السكان (خاصة الشرائح الضعيفة والمقصية).

4. البعد التشاركي والتنسيق لإعداد الاستراتيجية

تمثل عملية إعداد استراتيجية تنمية مدينة جنزور تكريسا لمبادئ الديمقراطية المحلية ودعما لممارسات الحكم المحلي. حيث يُشرك المسار المتّبع كافّة الفاعلين من مختلف الحساسيات كالسّياسيّين والاجتماعيّين والاقتصاديّين ومنظّمات المجتمع المدني والهياكل المهنيّة والخبراء وذلك في كل المراحل أي في تشخيص الوضع القائم، وتقديم رؤية لمستقبل مرغوب فيه، وإنجاز المشروع الاستراتيجي، وتنفيذه ومتابعته وتقييمه.

لقد ساهم ما يزيد عن عشرين مشاركا في إعداد استراتيجية تنمية مدينة جنزور أصرّ أغلبهم على الحضور في ورش التشخيص والتخطيط والبرمجة للتنفيذ. وقد تكون فريق العمل الذي من خلاله تم تكوين لجنة التنسيق والمتابعة، من عميد البلدية وممثلين عن المجلس البلدي ومن مختلف القطاعات كالتخطيط العمراني، المرافق والإسكان والمشاريع، الإصحاح البيئي، المياه والصرف الصحي، خدمات النظافة، الأوقاف والتسجيل العقاري، الإقتصاد والصناعة

والسياحة، الصحة، التربية والتعليم والثقافة وشؤون المحلات، إلخ.
كما شارك الخبراء والجامعيون وكذلك المجتمع المدني في صياغة الخطة وكان لهذا الأخير الدور الأهم في عملية التنسيق وقيادة لجنة متابعة الاستراتيجية.

5. منهجية إعداد استراتيجية تنمية مدينة جنزور

تستمد صياغة استراتيجية تنمية مدينة جنزور مبادئها الأساسية من المنهاج العام للتخطيط الإستراتيجي الذي يعتمد على جملة من المراحل المتفق عليها والتي تنطلق من التحليل والتشخيص مرورا بتحديد الأهداف والرؤى حتى الوصول إلى صياغة الخطة التنفيذية بمختلف مكوناتها ومبادئ متابعتها وتقييم آدائها. ومما يميز هذه المقاربة عن بقية المقاربات الاستراتيجية التشاركية الأخري، هو الجانب التوافقي الذي يمثل جوهر العملية التخطيطية والذي يُولي الأهمية القصوى لعمليات الإسترجاع والمصادقة في كل المراحل. كان من الضروري لصياغة هذه الخطة تشريك مختلف القوى الفاعلة في البلدية

مـن مـدراء ومكاتـب ومكونـات المجتمـع المدنـي مـن جمعيـات ومنظمـات غيـر حكوميـة وخبـراء فـي المجـالات التنمويـة ذات العلاقـة. وقـد مكنـت هـذه المقاربـة مـن تعزيـز المنهـج التشـاركي الـذي توخـاه المركـز الدولـي للتنميـة المحليـة والحكـم الرشـيد فـي صياغـة الخطـة والمصادقـة علـى مختلـف مراحلهـا لاسـيما الاسـتراتيجية منهـا أو التنفيذيـة أو أيضـا التقييميـة.

6. الملمـح الحضـري والتنمـوي لمدينـة جنـزور: تحليـل وضـع القطاعـات والمتدخليـن؛ إشـكالاتها وآفـاق تطورهـا

تسـتند عمليـة الرصـد الحضـري للمدينـة علـى تحليـل البيانـات والمؤشـرات والتعـرف علـى أهـم إشـكاليات القطـاع من خـلال توصيـف أهـم المتدخليـن المعنييـن بالقطاع والتعـرف علـى المشـاريع القائمـة والمبرمجـة. مـن خـلال هـذه المرحلـة، تـم التعـرف علـى أداء القطاعـات وآفـاق تطورهـا فضـلا علـى تحديـد علاقتهـا بالقطاعـات التنمويـة الأخـرى وبآفـاق تنميـة المدينـة. مكنـت مرحلـة التحليـل مـن إعـداد رصـد أولـي لديناميكيـة المدينـة تـم اعتمـاده فـي عمليـة التشـخيص.

1.6 النمو الديمغرافي وحركة الهجرة الداخلية: مدينة آمنة، جاذبة وذات كثافة حضرية متفاوتة

تبلغ جنزور 1457 هكتارا وتنقسم إلى 9 محلات تعُد في مجملها 199 ألف ساكنا سنة 2014 بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 1,3 %. يختلف المعدل السنوي للنمو الديمغرافي بحسب المحلات وحركة الهجرة الداخلية والخارجية إذ يتراوح في أهم التجمعات السكنية كعبد الجليل والسراج بين 2 و 5 % مقابل نمو ديمغرافي بطيء في باقي المحلات. يفسر التفاوت في التزايد الديمغرافي بين المحلات بواقع الأزمة التي تعيشها المنطقة حيث أصبحت بعض المحلات الواقعة في المنطقة التي لا يتوفر فيها الأمن مناطق تنفير للسكان العائدين بعد الهجومات المسلحة التي عرفتها الضواحي الغربية والجنوبية للمدينة خلال السنوات الأخيرة ومن أهمها المنطقة الغربية. أدت ظاهرة النزوح الداخلي من الصياد والسراج أو من خارج المدينة (سرت، بنغازي، ككلة...) إلى تزايد الكثافة.

المحلة	2006 *		2014 *		معدل النمو % 2006-2014
	السكان	الأسر/ المساكن	السكان	الأسر/ المساكن	
السراج	11801	2551	22000	4756	5,11
الشرقية	47823	8266	52707	9110	0,78
عبد الجليل	19529	2997	25000	3837	2,00
المركز	12377	2448	12455	2463	0,05
الوسط	29776	5758	32562	6297	0,72
الغربية (عبد اللطيف)	10968	2164	10287	2030	0,51
النجيلة	14516	2525	16172	2813	0,87
الحشان	7494	1447	7769	1500	0,29
صياد	17835	2339	19179	2515	0,58
مجموع المنطقة	172119	30495	198131	35321	1,13

* المصدر: تقديرات البلدية حسب مصلحة الإحصاء والتعداد
** في غياب المعطيات الإحصائية الدقيقة حول المساكن والأسر سنة 2014 وما بعده، اعتمدنا نفس مؤشرات حجم الأسرة لسنة 2006.

الرسم رقم ا: خارطة الحدود الإدارية وحدود محلات بلدية جنزور

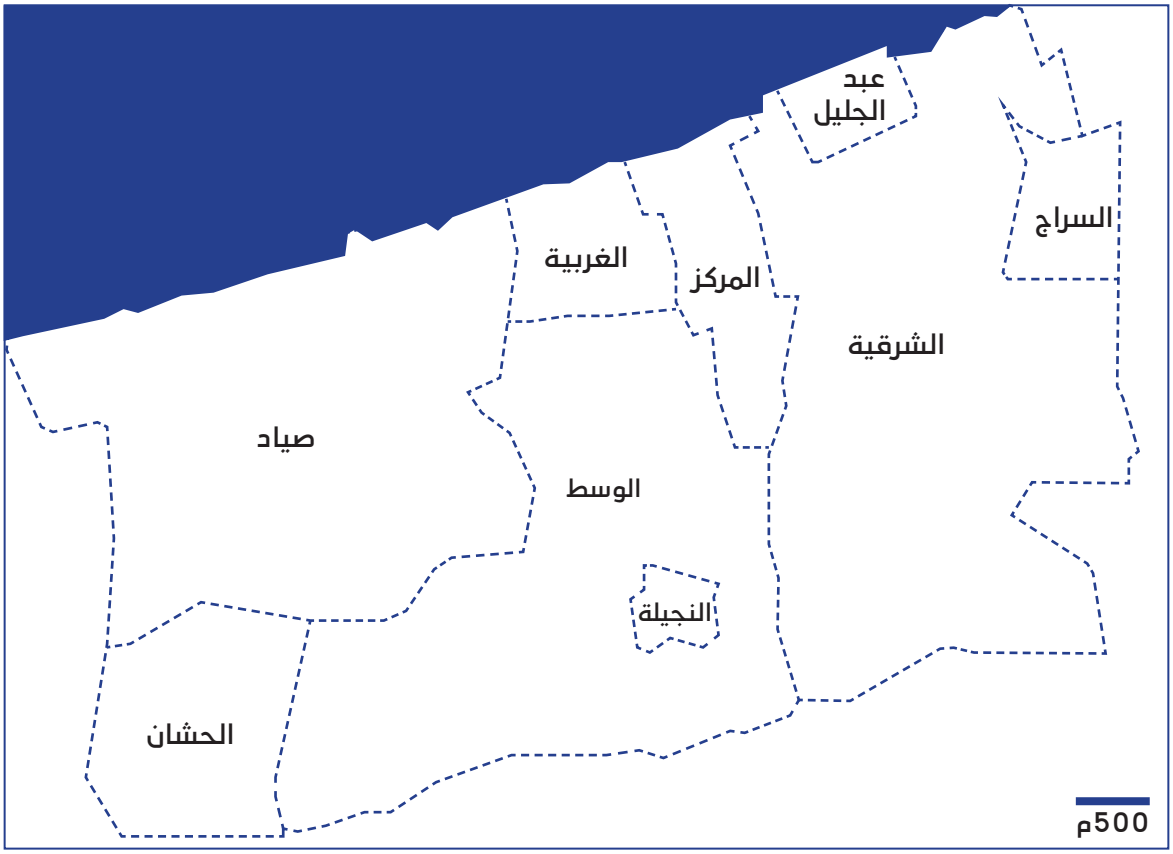

يعتبر معدل الكثافة الحضرية بالمدينة منخفضا ولا يتعدى في مجمله 24 مسكنا بالهكتار. تتفاوت معدلات الكثافة من محلة إلى أخرى وبحسب تمركز السكان وتوفر الخدمات والأمن فتفوق 100 مسكنا/هك في عبد الجليل والنجيلة و السراج. أما في باقي المحلات فتعتبر الكثافة منخفضة جدا في كل من صياد والحشان والوسط. مقابل كثافة متوسطة في محلات المركز والغربية والشرقية. يعكس واقع التفاوت في الكثافة الحضرية الإستغلال المفرط للمدخرات العقارية على حساب الأراضي الزراعية ومن ثمة سوء استعمال الأرض الناتج عن غياب مخططات تأخذ في الإعتبار الحاجيات الفعلية للسكان وتطوير المدينة.

جدول رقم 2: الكثافة الحضرية بمدينة جنزور 2014

المحلة	المساحة بالهك	الكثافة الحضرية مسكن/هك
السراج	35	134
الشرقية	440	21
عبد الجليل	24	163
المركز – السوق	67	37
الوسط	371	17
الغربية	40	51
النجيلة	15	189
الحشان	99	15
صياد	365	7
مجموع المنطقة	1457	24

الرسم رقم 2: خارطة توزيع الكثافة الحضرية بحسب التمركز بالمحلات سنة 2014

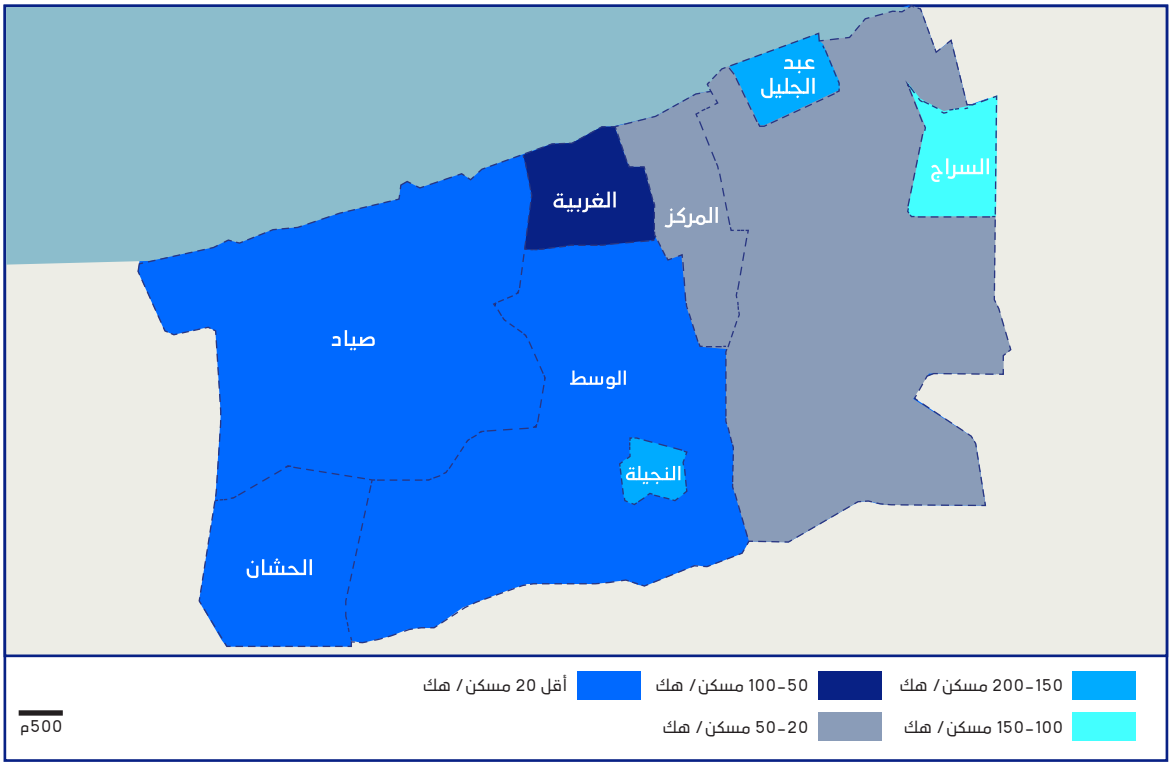

بهدف التعرف على التطور الديمغرافي في السنوات المقبلة وإلى غاية 2025 اعتمدنا فرضيتين:

الفرضية الأولى: وهي تُساير النسق الحالي لمعدل النمو الديمغرافي حيث يتزايد النمو الطبيعي بحسب النسق وتحافظ ظاهرة الهجرة على نفس السلوكات المتفاوتة الأهمية حسب المحلات ومدى توفر الأمن والمرافق فيها. في تواصل الأزمة الأمنية والإقتصادية الحالية، يكون المعدل السنوي للنمو الديمغرافي في حدود 1,1 %. باعتماد هذه الفرضية وباحتساب الإسقاطات حتى موفي 2025، يكون عدد سكان مدينة جنزور في حدود 223468 ساكنا. وفي حالة تواصل نفس نسق النمو يكون عدد السكان حتى سنة 2035 249303 ساكنا.

الفرضية الثانية : يُفترض حسب هذا المنوال أن يتعافى الوضع الأمني والإقتصادي فيتزايد النمو الطبيعي بنسق عادي وتتزايد جاذبية المدينة للنازحين من الداخل والمهاجرين من الخارج من عمالة والمقيمين الأجانب والعائدين، حيث يتزايد حجم السكان بمعدل يناهز 1,5 % حتى موفي سنة 2025 ويتواصل بنسق مرتفعا نسبيا (1,5 %) إلى سنة 2035. بذلك تُفرز الإسقاطات حوالي 270857 ساكنا موزعة إداريا حسب التقسيمات التالية (جدول رقم 2):

جدول رقم 3 : تقديرات سكان جنزور حسب الفرضيات الديمغرافية حتى مُوفى 2035

المحلة	تقديرات السكان حتى موفي 2025		تقديرات السكان حتى موفي 2035	
	الفرضية الأولى 1,1 %	الفرضية الثانية 1,5 %	الفرضية الأولى 1,1 %	الفرضية الثانية 1,5 %
السراج	24813	25915	27682	30075
الشرقية	59447	62086	66320	72054
عبد الجليل	28197	29449	31457	34176
المركز-السوق	14048	14671	15672	17027
الوسط	36726	38356	40972	44514
الغربية	11602	12118	12944	14063
النجيلة	18240	19050	20349	22108
الحشان	8762	9151	9776	10621
صياد	21632	22592	24132	26219
مجموع المنطقة	**223468**	**233388**	**249303**	**270857**

2.6 المقومات الحضرية وأهم الإشكاليات التنموية بالمدينة

تمتد مدنية جنزور على مساحة 150 كم مربع وهي مدينة زراعية حضرية بها التصور العام للإكتفاء الذاتي. تتميز المنطقة بازدهار الأنشطة الزراعية وبتوفر الأراضي الخصبة. ويعتبر موقعها الجغرافي المطل على الساحل الشمالي عاملا أساسيا في جعلها منطقة استثمار وجذب بتوفر قريتين سياحيتين («سيتي» و«أويا» قبالة سيدي عبد الجليل) وميناء، حاليا تحت سيطرة الجماعات المسلحة، قابل للتهيئة وعديد المدخرات العقارية التي تساهم، بحسب توفر المخططات الرسمية، في النمو العمراني للمدينة. كما تتميز مدينة جنزور بتوفر الأمن وغياب الصراعات المسلحة (في ما عدى منطقة صياد والحشان) مما ساهم في تزايد الهجرة الداخلية نحوها والتي تم استيعابها بتوفر المناطق السكنية وتوفر المرافق. فجنزور بوصفها بوابة طرابلس (مدينة متعددة المداخل تفتقد للظاهرة القبيلية)، هي منطقة مزج واندماج اجتماعي، تحتوي على مختلف المرافق التعليمية والجامعات والترفيهية من بينها أكاديمية ليبيا للدراسات العليا والجامعة المفتوحة والمعاهد العليا مختلفة الإختصاصات والمناشط الترفيهية والرياضية التي تمثل متنفسا للسكان. إن الإستثمار في هذه المقومات التنموية بالشكل الصحيح، سيدفع بالحركية الإقتصادية والقدرة التنافسية للمدينة وبذلك يُسهم كبديل للدخل النفطي، في توفير الموارد الذاتية للبلدية ومن هنا مزيد استقلاليتها.

1.2.6 التخطيط العمراني: الواقع والإشكاليات والتحديات

يعود تاريخ تصور المخطط الأول لجنزور للسنوات السبعين (الجيل الأول) والذي تم مراجعته وتطويره في الثمانينات (الجيل الثاني)، ويُعتمد حاليا مخطط الجيل الثالث لسنة 2000 والذي ساهم في إضافة مساحات على حساب الأراضي الزراعية. يمتد المخطط على حوالي 5000 هك، ويعتبر في مجمله محترما بنسبة 80 %. ينقسم المخطط إلى ثلاث مناطق كبرى:

- المنطقة «أ»: هي منطقة ما فوق الطريق الساحلي وتضم المناطق السكنية التالية: سيدي عبد الجليل، دمشق، حي الكويت ومنطقة القرى السياحية؛
- المنطقة «ب»: وتمتد من بداية طريق سليمان خاطر حتى السراج؛
- المنطقة «ج»: كامل المنطقة الغربية.

عرفت المدينة خلال العشريات الأخيرة توسعا أفقيا على حساب المخطط الذي لم يعد يتلاءم مع النمو السكاني والهجرة الداخلية. كما تساهم الإكراهات المتعلقة بقوانين انتزاع الملكية الخاصة ومدى تطور ممارسات التسجيل العقاري في هذا المجال في صعوبة تنفيذ التصنيفات. فالمخطط القائم يواجه عديد الصعوبات المتأتية من عامل النزوح وتوفر الأراضي وعدم احترام التصنيفات من قبل السكان وبالخصوص في المناطق الغربية ومنطقة المشاشطة والرشاح وصياد أين تتزايد العشوائيات.وأمام تفاقم التجاوزات والتعديات على الأراضي المخصصة للمرافق التعليمية والصحية والإدارية، يواجه التخطيط العمراني في جنزور تحديات كبرى من أهمها ضرورة إدماج مناطق التوسع غير الرسمي، ومراجعة التعديات على التصنيفات، وبرمجة مناطق سكنية جديدة مع ضرورة الحد من العشوائيات خارج المخطط والتي تحتاج **بدورها إلى تخطيط للخدمات وتطوير البنية الأساسية والشبكات والمرافق.**

2.2.6 الإسكان: قطاع متعطل بالرغم من تزايد احتياجات الشباب للسكن الرسمي نتيجة لكثرة مسؤولياته،أُرهق قطاع الإسكان مما أدى إلى استنزافه وعجزه.

وقد عملت السلطة المركزية على نزع صلاحياته وأصبحت البلدية شبه مفرغة من اختصاصاتها بالرغم من توفر الكادر الوظيفي الذي يقتصر تدخُله على تقديم خدمات فنية للمشاريع الصغرى. ومن بين الإشكاليات الأساسية التي تحُد من التطور الرسمي للسكن، غياب المعدات ووسائل العمل لمتابعة التطور العمراني وتنفيذ المخططات. وقد سجل القطاع توقف بعض المناشط

مثل الرخص بجميع أنواعها وتعطل جهاز الحرس البلدي التابع للحرس البلدي بطرابلس. مع تفاقم الأزمة التي تلت 17 فبراير، أدى هذا الوضع المؤسسي المتردي إلى توقف المشاريع المنفذة من قبل الأجهزة المركزية والذي تلعب فيه الدولة دور الباعث العقاري داخل حدود البلدية مما أثر على تزايد جلب السكان وتمكينهم من المساكن مقابل تزايد حاجيات شباب المدينة من السكن الرسمي.

3.2.6 التفاوت في توفر البنية الأساسية والخدمات الحضرية و ضعف تطوير قطاع النقل والمواصلات

تُوفر جنزور شبكة من الطرقات الرئيسية والفرعية المعبدة التي تربط بين السراج وسيدي عبد الجليل والشرقية والمركز، من ناحية، والبلديات المجاورة وطرابلس من ناحية أخرى. وتعتبر هذه الشبكة ضعيفة في المنطقة الغربية وصياد والحشان والوسط. ومن بين المشاريع المهيكلة في البلدية والذي تم إدراجه في المخطط، هو إنشاء خط للسكة الحديدية جنوب كبري 27 حتى صياد ثم المشاشطة، ولكن هذا المشروع متعطل حاليا نظرا لغياب الإرادة السياسية في اعتماد النقل العمومي كبديل للنقل الشخصي والنقل الخاص في المدينة. ويعتبر قطاع المواصلات في جنزور قطاعا مستحدثا جدا جراء غياب النقل العمومي والإعتماد على النقل الشخصي، وفي بعض الأحيان النقل الخاص بالنسبة للطلاب أو العمالة.

أما من حيث شبكات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، فتمتد الشبكة الرئيسية القائمة حسب المخطط من كبري الغيران إلى طريق سليمان خاطر. أما الجزء الغربي فهو في بداية التنفيذ. تعتمد الشبك على نظامين: الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار. ولكن نظرا لعدم اكتمال المرحلة الثانية والثالثة من المحطة الرئيسية «النجيلة»، فالشبكة القائمة متداخلة نتيجة للربط الجزافي، فيتم تصريف كل المياه نحو البحر مما يساهم في تلوث المياه

الجوفية.

كما تعتبر شبكة مياه الشرب هامة من حيث ربط الأحياء السكنية، ولن تتعرض الشبكة الفرعية لعديد التعديات نتيجة الربط العشوائي. ساهم في هذا الوضع محدودية نجاعة المخططات، حيث أدى تغيير تصنيف الأراضي من زراعي إلى سكني خارج الطريق الدائري إلى تضاعف معدلات إنتاج المياه المستعملة التي لا تتناسب مع طاقة استيعاب الشبكة ومحطات الضخ بالسراج، الشيء الذي يستوجب ضرورة استكمال مراحل محطات الضخ بالنجيلة وتطوير الشبكة.

وفي مجال الإصحاح البيئي، يعمل هذا القطاع على متابعة الوضع البيئي بالشواطئ ونشر الوعي البيئي. ويواجه القطاع عديد الصعوبات المتعلقة بتزايد الإعتداءات على الغابات (في منطقة صياد) وإتلاف الغطاء النباتي. كما يلعب القطاع دورا هاما مع بقية المتدخلين في متابعة الأنشطة الإقتصادية ومراقبة المواد الغذائية خاصة مع تطور قطاع المطاعم. ويعمل القطاع على متابعة النفايات الطبية وآليات إبادتها والتخلص منها. ويعتمد القطاع في تدخلاته على الكفاءات الفنية المتوفرة وتساهم في عملية جمع القمامة شركة الخدمات وشركة خاصة (بوابة افريقيا) والتي تواجه صعوبات في التخلص من النفايات في غياب المكبات المراقبة. يشكو قطاع الصرف الصحي من تقلص العمالة وضعف الكادر الوظيفي من مختصين في مجالات الصحة والبيئة والطب البيطري. وتتمثل أهم تحديات القطاع في وضع منظومات لتدوير النفايات البلاستيكية والورقية والمعدنية مما يستوجب تعزيز قدراته ودعم موارده وامكانياته.

4.2.6 التعليم العمومي وإكراهات تنامي التعليم الخاص

يضم قطاع التعليم في جنزور 75 مدرسة وحوالي 4000 طالب و16000 مُدرس. تتوزع المدارس في جنزور بصفة متفاوتة بين المحلات وبمعدل 2 مدرسة

ثانوية وعدد مدارس ابتدائية وأساسية بكل محلة. وتعود أسباب التفاوت إلى انعدام المواصلات العامة والرفض الإجتماعي لتنقل المرأة في وسائل النقل الخاص (التاكسي)، مقابل ضعف العنصر الرجالي. عرف هذا القطاع بعد أحداث 17 فبراير تطورا للتعليم الخاص وقد بلغ عدد المدارس الخاصة 57 مدرسة. يعتبر التعليم الخاص تعليما استثماريا نظرا لضعف التأطير والجودة ومحدودية التفتيش التربوي. ويشكو قطاع التعليم عموما من الصراعات وصعوبة التواصل مع المناطق، بالإضافة إلى صعوبة سد العجوزات في المناطق النائية والتراكمات السابقة و الإنتدابات غير المدروسة وعدم توفر الكفاءة.

5.2.6 تطور الانشطة الإقتصادية: الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات

يوفر قطاع الزراعة الإكتفاء الذاتي من المنتوج المحلي. وهو قطاع مزدهر نتيجة لخصوبة الأرض وتوفر المياه السطحية والأمن في المنطقة الجنوبية. كما يساهم المُمارس المهني في ازدهار القطاع وتطويره في المجالات المتجددة كالبيوت البلاستيكية والزراعات الكثيفة. أدى ازدهار قطاع الزراعة إلى انتشار خدمات تسويق المنتوجات الفلاحية والأسواق. ويواجه القطاع عديد الإكراهات من أهمها تراجع الأراضي الزراعية نتيجة الزحف العمراني ومنافسة المنتوجات الأجنبية القادمة من مصر وتونس.

أما في مجال الصناعة فقد شهد القطاع زيادة الأنشطة الصناعية العامة والخاصة وهي صناعات مرتكزة على قطاع البناء كالطوب الإسمنتي والخرسانة والصناعات المرتبطة بتدوير النفايات البلاستيكية وبتعليب المواد الغذائية، بالإضافة إلى مصانع تعبئة المياه المعدنية وعددها 8. يرتكز القطاع على العمالة الأجنبية مقابل عزوف الشباب وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب الوضع الأمني وارتفاع أثمان المواد الخام. قد أدى هذا الوضع إلى غلق عديد المصانع وتوقف مصانع الألبان على مستوى المنطقة 27. كما يعاني القطاع من

صعوبات هيكلية تتمثل في إيقاف الدعم المادي على المشروعات وضعف منظومة التدريب المهني.

عرفت جنزور خلال السنوات الأخيرة نجاح الأنشطة التجارية والصناعية التي تم العمل على تعطيل الإستثمار فيها في فترة النظام السابق. مع تطور قطاع الخدمات إبان السنوات الأولى من أحداث 17 فبراير وتزايد حجم الإستثمار في المصانع الصغرى وفي قطاع الحرف الصغرى، بلغ عدد المتاجر حوالي 2000 متمركزة بالخصوص في منطقة جنزور المركز.

7. تشخيص واقع المحلات: المقومات، الإشكاليات والفاعلين

1.7محلة السراج: (تقسيم سكني بلدي/أراضي خاصة)

المساحة	354 هكتار
عدد السكان	22000 نسمة/مختلطة
عدد المؤسسات التعليمية	2 مدرسة – اعدادي وثانوي
مقوماتها	منطقة تجارية سكنية
تجهيزاتها / مؤسساتها	• مستوصفات • مدارس حكومية • مركز ثقافي • تحتوي على منظومة السجل المدني • ادارة الكهرباء فرع طرابلس • مجموعة من المدارس والجامعات الخاصة والدولية • نادي رياضي
الأنشطة التجارية	يوجد بها مراكز تجارية كبيرة ومقاهي
أهم اشكاليتها التنموية	منطقة جاذبة وذات كثافة سكنية ضعيفة
أهم الفاعلين والمتدخلين	مجلس الحكماء والاعيان (غير رسمي) الشؤون المحلية* (غير رسمي)

2.7 محلة شهداء عبد الجليل: (داخل المخطط/تقسيم حكومي منذ بداية السبعينات)

المساحة	236 هكتار
عدد السكان	25000 نسمة/مختلطة
عدد المؤسسات التعليمية	2 ثانوي و 7 مدارس ابتدائي واعدادي – روضة – معهد القدرات الذهنية
مقوماتها	سكنية تجارية سياحية
تجهيزاتها / مؤسساتها	• قرية سياحية • سوق شعبي • مستوصف • مركز شرطة • اكاديمية الدراسات العليا (مصرف داخل الأكاديمية) • الجامعة المفتوحة (المقر الرئيسي) • كلية القانون • كلية التربية • نادي رياضي • الحرس البلدي • سجل مدني
الأنشطة التجارية	نشاط تجاري داخلي/أنشطة خدمية تجارية خاصة
أهم اشكاليتها التنموية	منطقة محدودة المساحة غير قابلة للتوسع العمراني
أهم الفاعلين والمتدخلين	

الكليات خارج الحي على الطريق العام/ساحل صخري

3.7 محلة جنزور الشرقية: (الجزء الشمالي داخل المخطط / جنوب السكة خارج المخطط بنسبة 60 %)

المساحة	440 هكتار	
عدد السكان	52707 نسمة / مختلطة	
عدد المؤسسات التعليمية	5 مدارس ابتدائي واعدادي – 2 ثانوي – معهد عالي للتعليم المهني – كلية الهندية التقنية	
مقوماتها	سكنية تجارية صناعية زراعية ترفيهية	
تجهيزاتها / مؤسساتها	• المقر الرئيسي لبلدية جنزور • مقر الحرس البلدي العام • الهيئة العامة للمياه • المصرف الزراعي • المعهد العالي للانتاج الحيواني • مركز غسيل الكلى • مركز التأهيل للمعاقين • ساحة رياضية عامة • متحف جنزور الاثري • مجموعة من العيادات الخاصة • مستوصف حكومي • مجموعة من المدارس الخاصة • مصحة غرناطة لمُتعددي الإعاقة (إيوائية) • مركز التدريب المهني • مجموعة من المصانع لتعبئة المياه • المقر الرئيسي لوزارة الاقتصاد والصناعة • جهاز تنفيذ مشروعات الاسكان والمرافق • مكتب الضرائب • نوادي خاصة للألعاب • منتزه الغيران الزراعي • 4 محطات وقود و 4 موزع غاز الطهي • ميناء صغير • مصرف الصحاري • مقبرة • مركز مرور جنزور	
الأنشطة التجارية	سكنية / تجارية / صناعية	
أهم اشكاليتها التنموية	امتداد عمراني + مقسمات + بعض العشوائيات + غياب الربط بالصرف الصحي + ضعف البنية التحتية + غياب الإعتمادات للمخططات التطويرية	
أهم الفاعلين والمتدخلين	البلدية، الشؤون المحلية	

4.7 محلة جنزور المركز: (تصنيف تجاري للجزء الشمالي المطل على البحر)

المساحة	640 هكتار
عدد السكان	12455 نسمة
عدد المؤسسات التعليمية	4 تعليم اساسي و 2 ثانوي – معهد متوسط للمهن الشاملة - روضة
مقوماتها	سكنية تجارية سياحية زراعية
تجهيزاتها / مؤسساتها	• نادي رياضي • 3 مصارف • مركز تطعيم مستوصف • مستشفى ومجمع عيادات • المجمع الاداري • مكتب الرقابة الادارية • مقبرة • شاطئ • 2 قرى سياحية • شط سياحي • مجموعة من العيادات الخاصة • مركز الشرطة – مديرية الامن • الجوازات • البريد • 2 محطات وقود • مركز الكشاف • مركز ثقافي • اذاعة جنزور • إدارة النقل البحري العام
الأنشطة التجارية	محلات تجارية
أهم اشكاليتها التنموية	ضعف البنية التحتية / غياب المساحات الشاغرة لإقامة مشاريع جديدة
أهم الفاعلين والمتدخلين	مؤسسات المجتمع المدني – جمعية جنزور الخيرية – مركز الكشاف و المرشدات

5.7محلة جنزور الغربية

المساحة	400 هكتار
عدد السكان	10287 نسمة
عدد المؤسسات التعليمية	1 ثانوي و 3 مدارس ابتدائي واعدادي –2 رياض أطفال
مقوماتها	سكنية زراعية تجارية صناعية سياحية
تجهيزاتها / مؤسساتها	• سوق شعبي (تخصص حسب الأيام: طيور/سيارات/خضار) • مصنع البلاستيك • مستوصف • مصلحة التخطيط العمراني • مصيف سياحي • مقر الحركة والورشة لشركة الصرف الصحي • مجموعة من العيادات الخاصة • ملعبين رياضيين • مقبرة • مركز الحركة المرورية • مخازن كبيرة (وزارة الداخلية) • مشروع نادي المرأة • مبنى إدارة الاستثمار الإفريقي • مصنع المنسوجات سابقا
الأنشطة التجارية	
أهم اشكاليتها التنموية	ضعف البنية التحتية (ضرورة التطوير)
أهم الفاعلين والمتدخلين	مؤسسات المجتمع المدني

6.7 محلة صياد (خارج المخطط)

المساحة	365 هكتار
عدد السكان	19179 نسمة
عدد المؤسسات التعليمية	2 ثانوي و 9 مدارس ابتدائي واعدادي
مقوماتها	سكنية زراعية سياحية
تجهيزاتها / مؤسساتها	• مستوصف • مركز شرطة • اكاديمية بحرية (مجمع لنازحي تاورغاء) • الثانوية البحرية • مرفء سيدي بلال • الغابة 27 كلم على طرابلس • نادي رياضي • 2 محطة وقود • مصنع الألبان
الأنشطة التجارية	
أهم اشكاليتها التنموية	
أهم الفاعلين والمتدخلين	الشؤون المحلية

بالإضافة إلى نشاط الصيد البحري، تُستغل المرافئ حاليا في الهجرة غير الشرعية والتهريب

7.7 محلة الحشان (خارج المخطط):

المساحة	994 هكتار
عدد السكان	7769 نسمة
عدد المؤسسات التعليمية	3 مدارس ابتدائي وإعدادي ومدرسة ثانوية
مقوماتها	زراعية سكنية (خارج المخطط)
تجهيزاتها / مؤسساتها	• مخازن السلع التموينية • ميدان الفروسية • مستوصف • مستوصف بيطري • محطة وقود
الأنشطة التجارية	
أهم اشكاليتها التنموية	انعدام الأمن والبنية التحتية
أهم الفاعلين والمتدخلين	الشؤون المحلية

8.7 محلة النجيلة: (مشروع حكومي سكني متكامل نهاية الثمانينات/عمارات)

المساحة	148 هكتار
عدد السكان	16172 نسمة/مختلطة
عدد المؤسسات التعليمية	1 ثانوي و 3 مدارس ابتدائي واعدادي- كلية تقنية الحاسوب
مقوماتها	سكنية تجارية
تجهيزاتها / مؤسساتها	• مستوصف • مقر هجرة غير شرعية • مصرف • محطة وقود • مقر الرقابة الادارية • مكتب مكافحة المخدرات
الأنشطة التجارية	محلات تجارية خاصة وأسواق
أهم اشكاليتها التنموية	منطقة محصورة وغير قابلة للتوسع
أهم الفاعلين والمتدخلين	الشؤون المحلية

الكليات خارج الحي على الطريق العام/ساحل صخري

9.7 محلة الوسط:

المساحة	371 هكتار	
عدد السكان	32562 نسمة	
عدد المؤسسات التعليمية	1 ثانوي و 8 مدارس ابتدائي واعدادي	
مقوماتها	سكنية زراعية تجارية	
تجهيزاتها / مؤسساتها	• مخازن التعليم • 2 مستوصف • مستوصف بيطري • متابعة الحوامل • محطة وقود • زاوية أثرية (زاوية سالم المشاط)	• زاوية أثرية (زاوية عورة) • معهد الخطابة • مقبرة • محطة معالجة مياه الصرف الصحي • مركز الأمن والسلامة (المطافي) • فرع مكتب الهيئة العامة للبيئة
الأنشطة التجارية		
أهم اشكاليتها التنموية	جنوب السكة خارج المخطط، ضعف البنية التحتية، العشوائيات	
أهم الفاعلين والمتدخلين	الشؤون المحلية	

8. التشخيص الرباعي للقطاعات وتحديد الأهداف

1.8 الاصحاح البيئي

المحيط الداخلي

الايجابيات	السلبيات
- تنامي ظاهرة انتشار المنتزهات - ارتفاع معدل جمع القمامة - تزايد حملات التشجير - انشاء مختبرات المياه - ارتفاع مؤشر ضبط المخالفات في محلات الحلويات والمخابز - التعاون مع القطاعات الأخرى مثل التعليم والصحة - زيادة انتشار الوعي بخصوص الأطعمة والأدوية الفاسدة - ظهور ظاهرة فرز المخلفات الورقية - متابعة الأنشطة البيئية داخل البلدية 10. انتشار ظاهرة الأكياس الورقية عوضا عن الأكياس البلاستيكية - المتابعة الصحية للعمالة الوافدة - متابعة جمع القمامة من الطرقات و الشوارع. - إقامة دورات تدريبية وورش عمل مع التنسيق مع جهات الاختصاص والاتصال بالجهات ذات العلاقة اعلاميا وثقافيا. - العمل والتواصل بين القطاعات ذات العلاقة التي تمس المواطن ولا علاقة لها بالإصحاح البيئي كقطاع الصحة – الاقتصاد – الصرف الصحي و غيره.	- قلة الكادر الوظيفي - عدم توفر مصانع إعادة تدوير - عدم توفير المحارق والنفايات - ارتفاع معدل قطع الأشجار - قلة انتشار الوعي البيئي - انحسار العمالة بسبب الظروف الأمنية - تراكم المخلفات في المكبات - عدم وجود مكب مرحلي لفصل القمامة والاستفاد منها صحيا و ماديا ومعنويا. - غياب الوعي البيئي والصحي وقلة الإمكانيات التي أدت إلى غيابها عن المواطن.

المحيط الخارجي

الفرص	العوائق
- لا توجد مؤثرات ايجابية في الوقت الحاضر بسبب حداثة مكاتب الإصحاح البيئي بالبلدية.	- عدم تفعيل اللوائح والنظم. - تداخل المهام والاختصاصات. - قلة الدعم المادي. - قلة الإمكانيات. - عدم وضع روئ وخطط مستقبلية. - استفادة العنصر الأجنبي في استغلال المخلفات.

الأهداف

1 - انشاء مشروع اعادة تدوير وفرز المخلفات و الاستفادة منها.
2 - توعية المواطن بالمحافظة على البيئة عن طريق وسائل الاعلام المختلفة (نشر الوعي البيئي الصحي) وهي نقطة مهمة جدا من اجل النهوض بالبلدية وخلق بيئة سليمة خالية من الامراض والتلوث.
3 - انشاء مكبات مرحلية في كل محلة داخل نطاق البلدية.

2.8 قطاع التعليم

المحيط الداخلي

الايجابيات	السلبيات
- توزيع المؤسسات التعليمة وفقا للتوزيع الجغرافي على كافة المحلات (مدارس تعليم أساسي – ثانوي – رياض أطفال) - توفر العناصر الوظيفية والتعليمية عدديا. - نجاح المرأة في قيادة بعض المدارس وخاصة بالتعليم الأساسي. - توفر عدد كبير من المؤسسات التعليمة الخاصة (قطاع الخاص). - جودة مستوى التعليم داخل المؤسسات التعليمة والذي دعمها وجود الأمن مما شجع انتقال عدد كبير من طلابها بالمناطق المجاورة إلى جنزور. - استجابة وتفاعل اولياء الامور وتعاونهم لدعم المدارس ماديا ومعنويا من خلال مجالس الآباء.	- وجود كثافة سكانية بمحلات دون اخرى وهذا لايتناسب مع توزيع المؤسسات. - صعوبة نقل المعلمين من محلة الى اخرى لسد العجز في بعض التخصصات نظرا لان غالبية المعلمين من فئة النساء. - عزوف الكفاءات من المدرسين عن استلام ادارة المؤسسات التعليمية. - مخرجات (مستوى الأداء) التعليم بالقطاع الخاص ضعيف جدا مقارنة بالتعليم بالقطاع العام. - صعوبة فتح رياض للأطفال ببعض المحلات رغم وجود مباني بها. - وجود عدد كبير من العناصر الغير مؤهل تعليميا بالمدارس. - انتقال الطلاب من المناطق المجاورة (النازحين) أربك بعض المؤسسات التعليمية وأضعف مستوى الاداء. - لاتوجد ميزانيات سنوية للمدارس.

المحيط الخارجي

الفرص	العوائق
- وجود عقود لإنشاء مدارس توقفت بعد الاحداث. - وجود فرص لزيادة تأهيل المدرسين من خلال مركز تعليم المعلمين بالوزارة. - وجود قرار من الوزارة لإنشاء ورشة لصيانة المرافق التعليمية.	- صعوبة تنفيذ المشروعات في الوقت الحالي لوجود مشاكل الملكية العقارية. - عزوف المعلمين عن حضور الدورات التأهيلية. - نزوح الطلاب من المناطق الاخرى مع قلة الامكانيات مما سبب التضامن في الفصول الدراسية. - عدم وجود الامكانيات لدعم ورش الصيانة.

الأهداف

1 -رفع كفاءة المعلم.
2 -تقليص الزوائد بالقطاع وذلك بتفعيل التدريب لهم.
3 -خلق بيئة داعمة للعملية التعليمية من خلال تفعيل النشاط داخل المؤسسة التعليمية.
4 -خلق عوامل دعم للمعلم.
5- دمج مواد النشاط مع المواد التعليمية و العلمية.
6-العمل على تقليص الزوائد داخل القطاع (الغير تربويين).

3.8 قطاع الزراعة

المحيط الداخلي

الايجابيات	السلبيات
- الرقعة الخصبة. - جودة المياه. - انتشار الزراعة الكثيفة. - وعي المزارع. - انتشار الأسواق ومحلات التسويق. - توفير المستلزمات الزراعية. - توفر العمالة. - غزارة الإنتاج. - انتشار العيادات البيطرية.	- تدني الوعي الأمني. - استخدام المبيدات. - الاسراف في استخدام المياه. - ارتفاع تكاليف الإنتاج. - الزحف العمراني.

المحيط الخارجي

الفرص	العوائق
- وجود الكادر الفني. - الدعم المالي. - وعي المواطن. - استمرارية السيطرة على الحجرالبيطري والزراعي. - توفر الأطقم الفنية في حالة وقوع كوارث مثل ظاهرة الجراد الصحراوي.	- منافسة الخضراوات المستوردة للإنتاج المحلي. - عدم متابعة اللوائح والنظم. - غياب الرقابة بشكل عام.

الأهداف

1- تفعيل اللوائح والقوانين الخاصة بحماية الأراضي الزراعية.
2- وقف الزحف السكاني على الاراضي الزراعية.
3- الحد من التعدي على الغابات والمحميات الطبيعية واعادة ماتم تدميره.
4- تفعيل قانون حماية الانتاج المحلي.
5- استئناف دعم الدولة لجميع مستلزمات الانتاج.
- أهداف للثروة الحيوانية:
6- تفعيل المستوصفات البيطرية بما يخدم المربيين.
7- تسهيل اجراءات توفير الاعلاف للمربيين.

4.8 قطاع المياه والصرف الصحي

المحيط الداخلي

الايجابيات	السلبيات
- وجود تصميم للصرف الصحي بالجزء الشرقي والشمالي والغربي لجنزور. - تم تنفيذ معظم شبكة الصرف الصحي لرئيسية للمنطقة الشرقية والشمالية. - بدأ العمل في السنوات الأخيرة بتنفيذ شبكات الصرف الصحي الرئيسية بالمنطقة الغربية من جنزور. - بدأ العمل في تشغيل بعض خطوط الصرف الصحي في المنطقة الشرقية. - معظم شبكات التغذية للمياه في وضعية مقبولة كونها تغطي معظم المناطق السكنية. - تنفيذ المرحلة الأولى فقط من مجموع ثلاث مراحل من محطة تنقية المياه الصرف الصحي «أنجيلة». - تم تنفيذ كل خطوط الضغط «ديكتايل» من محطة الضخ (1،2) للصرف الصحي. - تم تنفيذ محطة الضخ الرئيسية (1،2).	- التعدي على المخططات وتعديل التصنيفات نتج عن ذلك الحاجة الى تنفيذ شبكات فرعية أخرى والحاجة الى تغيير بعض القائم فيها. - المخطط المحدث (2000) أضاف مساحات جديدة للمخطط السكني الأصلي، إضافة الى تعديل التصنيفات القائمة ما خلف الحاجة الى ضرورة تقييم الشبكات المنفذة. - تنمي ظاهرة الربط العشوائي للشبكات وأحيانا يتم الربط مع شبكات مياه الأمطار بدلا من الصرف الصحي. - الحاجة الى تغيير مواسير الشبكات القديمة. - شبكة التغذية بالمياه الفرعية في معظمها متهالكة إضافة الى انها منفذة على مراحل فبالتالي في حاجة الى استبدال الشبكة بسبب الأمطار والقدم. - يتم ضخ معظم مياه الصرف الصحي في البحر بدلا من محطة التنقية « أنجيلة». - لم يتم تجربة الشبكة لمواسير الضخ من المحطة (1،2) باتجاه محطة تنقية «أنجيلة» الى الآن. - لم يتم انشاء محطة للضخ الرئيسية رقم «3» ولم يتم التعاقد حتى الآن. - لم يتم تنفيذ خط الضغط «ديكتايل» من المحطة «3» ولم يتم التعاقد عليها أصلا. - تم بناء مساكن وأسيجة على خطوط الصرف «ديكتايل» في بعض المناطق. - حاجة العشوائيات الى الخدمات الاساسية من مياه وصرف صحي وشبكات طرق و انارة الى اخره. - عدم وجود مخططات للهشوائيات المنتشرة داخل نطاق البلدية.

الأهداف

1- اعداد مخططات تفصيلية للعشوائيات ولشبكة التغذية بالمياه العذبة والصرف الصحي لها.
2- استكمال شبكة الصرف الصحي لخطي مياه المطر و المجاري داخل المخططات.
3- العمل على تحديد الشبكات القديمة بما يتناسب مع التوسع السكاني.
العمل على تشغيل محطات الدفع الرئيسية 1 – 2 وتنفيذ المحطة المقترحة 3 وتنفيذ خط الدكتايل من المحطة إلى النجيلة.

5.8 قطاع التسجيل العقاري

المحيط الداخلي

الايجابيات	السلبيات
- يمتاز عمل التسجيل العقاري بالدقة والسرية في بياناته. - قطاع قائم يتوفر لديه مقر جيد، وعناصره مدربة ومنظومة حديثة للتوثيق. - يتم العمل على الحد الان بطريقة الملفات الورقية والاحداثيات بداخل المناطق الواقعة، بينما التوثيق بمعالم الحدود لما هو خارج المخطط. - يتم حاليا العمل على نقل محل اعمال التسجيل العقاري بجنزور الى ملفات رقمية مستندات واحداثيات بمافي ذلك خارج المخطط.	- يحتاج الى الدعم من البلدية لتنفيذ المستقبلية (عدم توفر الدعم المادي). - وجود عمالة زائدة عن الحاجة. - متوقف عن العمل في الوقت الحالي بسبب الاوضاع الراهنة. - تأثر عمل المصلحة لعدم حصولها على الخرائط والبيانات من مصلحة المساحة و التخطيط العمراني.

المحيط الخارجي

الفرص	العوائق
- ايقافه عن العمل حافظ على املاك الدولة والمواطنين. - استغلال هذه الفترة في التدريب والتأهيل والأعداد.	- الضغوط الاجتماعية والامنية على القطاع بسبب التوقف عن اعطاء شهادات عقارية والتسجيل. - كيفية التخلص من العمالة الزائدة في القطاع.

الأهداف

1- ضرورة متابعة الاسكان والمرافق في وضع السياسات العامة للبلدية لما يخص الاسكان والمرافق.
2- ايقاف التجاوزتجاه المخططات المعتمدة والتلاعب فب التصنيفات سواء من المواطنين أو اي موظف مختص.
3- الاستمرار في اعداد الدورات التنشيطية و التأهيلية.
4- الاستمرار في برنامج الارشفة الالكترونية.
5- تحويل كل المستندات الورقية الى ملفات رقمية.

6.8 قطاع الاقتصاد

المحيط الداخلي

الايجابيات	السلبيات
- زيادة الايراد العام للدولة (خزينة الدولة) 2015 – 2016 (حوالي مليون دينار) - توفير فرص العمل - زيادة الانشطة التجارية التي لم تكن معروفة - تفعيل اللوائح والقوانين المنظمة للأنشطة الاقتصادية - تنامي في منح الرخص التجارية بمعدل نسب تتراوح (1200 عن سنة 2015) - توفير المسلح التموينية - منح فرص المستثمر الاجنبي كشريك مع المستثمر الليبي في الانشطة المختلفة. - تحديد مواقع لانشاء مقار صناعية بالبلدية. - توفير فرص عمل. - زيادة الانشطة التجارية التي لم تكن معروفة داخل البلدية. - منح المستثمر الاجنبي كشريك للمستثمر الليبي في الانشطة المختلفة مع تعديل بالقوانين وتوفير الظروف الملائمة. - تفعيل امكانية العمل على تفعيل الميناء البحري بالبلدية من خلال التنسيق مع الاملاك العامة مع امكانية انشاء منطقة للتجارة الحرة.	- وجود فائض وظيفي. - نقص الدعم المادي والمعنوي المقدم من الدولة. - عدم وجود خطط ومشروعات مستقبلية لتطبيق المشروعات د. - نقص الخبرات اللازمة لتطوير العمالة داخل القطاع. - سوء الادارة والمحابة. - نقص الدعم المادي والمعنوي المقدم من الدولة. - عدم تطبيق الخطط والمشروعات والرؤى لمستقبلية لإنشاء المشاريع. - عدم الاستجابة للرد على المقترحات المقدمة إلى الجهات التنفيذية (البيروقراطية). - عدم تصنيف الأماكن بالبلدية حسب الانشطة الاقتصادية.

المحيط الخارجي

الفرص	العوائق
- منح التراخيص الاقتصادية - ارتفاع معدل تأسيس الشركات - تطبيق او تفعيل اللوائح والنظم - تفعيل ادارة التفتيش والمتابعة - استحداث مكاتب خدمات اقتصادية جديدة - موقع البلدية الاستراتيجي كفيل بان يكون عاملا لاستقطاب للمستثمرفي جميع الانشطة الاقتصادية. - امكانية استثمار المساحات الشاغرة في تنمية البلدية من خلال دعم المستثمرين في اقامة المشاريع الصغرى و المتوسطة. 1. العمل علىتفعيلادارةالتفتيشوالمتابعةوحماية المستهلك. 2. استحداثملاكوظيفيومنثمانشاءمكاتبخدمات اقتصاديةلدعم المستثمر.	- فائض الكادر الوظيفي. - توقف 65% من المشاريع. - الجانب الامني. - توقف نشاط الشركات. -اعادة النظر في التعاقدات السابقة في المساحات المتاحة داخل البلدية وتصنيفها كمناطق اقتصادية وصناعية. - العمل على اعادة تفعيل كافة المشاريع المتوقعة. - سرعة التنسيق مع مصلحة الاملاك العامة والبلدية وقطاع الاقتصاد والصناعة ودعمها كلا حسب اختصاصه وتصنيف المساحات حسبا حتي اجات البلدية من انشطة اقتصادية وصناعية.

الأهداف

1- انشاء منطقة صناعية كبرى تضم كافة انواع الصناعات.
2- العمل على انشاء او استحداث ميناء تجاري وسوق تجارة حرة.
3- العملعلى انشاء مراكز تجارية (مولات) ضخمة داخل نطاق البلدية.
4- استراتيجية دعم المعارض الصناعية و الانتاجية لتسويق المنتوج والتعريف به بصفة دورية.
5- المحافظة على الامن الغذائي.
6- دعم المنتوج المحلي.
7- خلق فرص عمل للباحثين.

7.8 قطاع التخطيط العمراني

المحيط الداخلي

الايجابيات	السلبيات
- وجود مخطط لمدينة جنزور منذ عشر عشرات السنين. - تم تطوير المخطط بما يتماشى مع الاحتياج المدني والخدمي والسكني 1980. - ثم أعيد التطوير بالمخطط الأخير ما يسمى بمخطط 2000 وفيه تم إضافة مساحة إضافية إلى المخطط إضافة إلى التعديل بالتصنيفات القائمة أصلا. - المخطط الحالي يتماشى مع كل المعايير الدولية من حيث نسبة التصنيفات المختلفة.	- التوسع في مساحات المخطط على الأراضي الزراعية. - وجود بعض الخروقات من الأهالي بداخل المخطط وعدم احترام التصنيفات. - وجود بعض التجاوزات الإدارية وذلك بالتدخل الخاطئ في تعديل المخطط أو تعديل التصنيفات والذي ينعكس سلبا على تنفيذ المرافق المطلوبة. - تقوم الدولة الليبية بتقديم التعويضات المطلوبة ونزع الملكية على الأراضي المخصصة لمرافق الخدمات العامة هذا ما جعل المواطن يطالب دوما ملكيته للأرض رغم أنه تصنيف خدمي. - عدم وجود قاعدة بيانات. - عدم وجود امكانيات للحصول على صور دقيقة بالطائرات و الاقمار الصناعية. - صعوبة متابعة االتجاوزات على المخطط.

المحيط الخارجي

الفرص	العوائق
- وجود قرارات وزارية رفع من قانونية متابعة التخطيط محل التجاوزات والمخالفات إذا ما أريد تنفيذها.	- عدم توفير ميزانية. - انتشار المدن والمباني العشوائية وصعوبة ازالتها في الوقت الحاضر. - التخطيط العشوائي للطرق.

الأهداف

1- تحديث المخططات التفصيلية وتخطيط المناطق الواقعة بداخل المخطط ولم يتم اعداد مخططات تفصيلية لها.
2- العمل على الحصول على صور اقمار صناعيي عالية الدقة وذلك لاستعمالها بتحديث المخططات.
مراجعة اللوائح المالية المعمول بها بمصلحة التخطيط العمراني من حيث كل تصنيف ولائحته.

8.8 قطاع الصناعة

المحيط الداخلي

الايجابيات	السلبيات
- تنامي الأنشطة الصناعية المختلفة الأنواع. - انتشار الوعي الصناعي في استعمال وسائل السلامة المهنية. - استخدام فرص عمل جديدة. - تقليل من المخاطر البيئية من خلال مصانع إعادة تدوير. - ظهور صناعة الخبز والخبيز. - ظهور صناعات لتغليف المواد الغذائية. - ظهور صناعات الزيوت (مصانع الزيتون). - ظهور مصانع الطوب الاسمنتي. -امكانيةانشاء مصانع بالرؤى الاستراتيجية بالبلدية حسب الاحتياجات مع عدم الاضرار بالبيئة المحيطة. - توفيرالظروف الملائمة لتشجيع المستثمر على اقامة مشاريع صناعية. - توفيرمساحات لانشاء مشاريع صناعية استراتيجية داخل البلدية ملائمةللبيئة. - موقع البلدية الاستراتيجي يسهم باستقطاب المشاريع الصناعية ممايخلق فرص عمل تنافسي على جودة المنتج الصناعي.	- العزوف عن النشاط الصناعي من الشباب. - ارتفاع تكاليف الإنتاج. - الأضرار البيئية الناجمة عن المصانع نتيجة لعدم الأماكن الخاصة لوضع الفضلات وإعادة تدوير القمامة وفصلها. - عدم وجود أماكن مخصصة لإعادة تدوير المخلفات الصناعية. - توقف مصانع الألبان ومشتقاته. - الاعتماد على الاستيراد بدلا لدعم الداخلي المحلي. -عدم وجود مواقع صناعية لانشاءالمصانع والصناعات الحرفية. - عدم وضع استراتيجية للمشاريع الصغرى والمتوسطة ومتابعتها بعد منحها للتراخيص والقروض.

المحيط الخارجي

الفرص	العوائق
- ظهور ظاهرة الصناعات الصغرى. - ظهور المستثمر الأجنبي. - استحداث أنشطة اقتصادية. - تفعيل بعض اللوائح والنظم. - اعداد الكوادر الفنية المؤهلة. - استغلال الامكانيات المتوفرة والمتاحة بالبلدية لانشاء انشطة صناعية واعداد الكوادر الفنية المؤهلة لذلك. - تشجيع اقامة المشاريع الصناعية الصغرى والمتوسطة ومتابعتها من ناحية تلبية متطلبات البلدية.	- عدم تفعيل النظم الخاصة بالنشاط الصناعي. - إيقاف الدعم المادي للمشروعات الصغرى. - توقف المشاريع الصناعية الصغرى والكبرى. - انحصار الأنشطة الصناعية على العناصر الأجنبية . عدم تفعيل القوانين الخاصة بالانشطة الصناعية وتصنيف المناطق الصناعية بالبلدية. - توقف المشاريع الصناعيةالصغرى والمتوسطة لعدم توفر الدعم المادي والمعنوي.

الأهداف

1- المحافظة على الامن الغذائي.
2- دعم المنتوج المحلي.
3 -خلق فرص عمل للباحثين.

- **المشاريع المستهدفة:**

1- العمل على انشاء مصانع استراتيجية تحافظ على الامن الغذائي داخل نطاق البلدية.
2- دعم الصناعات التقليدية والحرفية.

9.8 قطاع المواصلات

المحيط الداخلي

الايجابيات	السلبيات
- توجد شبكة من الطرق المعبدة تربط المناطق داخل المخطط وخارجها. - يوجد جزء كبير من مخطط انشاء السكك الحديدية. - أصبح هذا القطاع قائم بذاته وموظفيه وهو حديث التأسيس وله ميزانية تسييريه.	- عدم وجود وسائل النقل العام واعتماد محل السكان على النقل الخاص. - بدأ العمل بالمشروع ولكنه توقف قبل أحداث 17 فيبراير بقرار سياسي رغم تنفيذ جزء هام من فتح المسار وتنفيذه في عدة مناطق.

المحيط الخارجي

الفرص	العوائق
- يوجد قرار وتوصيته في القانون 59 بتفعيل مكتب للمواصلات يتبع البلدية. - اعتماد الوزارة عدد (2) مشاريع خارج المخطط لتنفيذ طرق في بلدية جنزور.	- السيولة المالية والظروف الأمنية تمنع وضع خطة لمشروع النقل الداخلي العام داخل البلدية. - عزوف رجال الأعمال عن المشاركة في مشاريع نقل ومواصلات للنقل الطلابي والعام داخل البلدية.

الأهداف

1- ربط العشوائيات بخدمات المخططات العامة للبلدية.
2- تفعيل شبكة النقل العام.

10.8 الاسكان والمرافق

المحيط الداخلي

الايجابيات	السلبيات
- وجـود كادر وظيفـي بقطـاع الاسـكان والمرافـق يغطـي كل الادارات والأقسـام بصميـم عملهـا. - اقتصـار عمـل قطـاع المرافـق علـى تقديـم بعـض الخدمـات الفنيـة والمشـروعات الصغـرى المحليـة والاشـراف علـى بعـض الادارات المدنيـة الموازيـة. - يوجد مقر للقطاع.	- إحالـة بعـض الاختصاصـات إلـى إدارة ومؤسسـات إنشـاء بالسـنوات الأخيـرة قبـل الأحـداث، وهـي تكريـس لمبدأالمركزيـة. -وجـود أعـداد كبيـرة مـن العامليـن بجهـاز لمرافـق أسـوة بمعظـم المكاتـب الأخـرى. - ضعـف الأداء بسـبب انعـدام الدعـم اللوجسـتي والميزانيـات. - توقـف العمـل بالسـنوات الأخيـرة ببعـض مناشـط المرافـق مثـل الرخـص بأنواعها. - يوجـد إشـكال إداري فـي تبعيـة جهـاز الحـرس البلـدي ممـا يسـاهم سـلبا فـي أداء عمـل المرافـق خصوصـا، وأثـرا سـلبا علـى أداء البلديـة عمومـا. - توقـف معظـم مشـروعات الاسـكان المتعاقـد عليهـا سـابقا.

الأهداف

1- العمـل علـى متابعـة دور الاسـكان والمرافـق فـي وضـع السياسـات العامـة للبلديـة بمـا يخـص الاسـكان والمرافـق.
2- التركيـز علـى ايقـاف كل التجـاوزات تجـاه المخططـات المعتمـدة والتلاعـب فـي التصنيفـات سـواء مـن المواطنيـن او اي القطـاع العـام.
3- العمل على تفعيل المشروعات المتوقفة والتابعة للقطاع.

11.8 مكتب الثقافة

المحيط الداخلي

الايجابيات	السلبيات
- مكتب معتمد من البلدية ويتم ترشيح من يتولى رئاسته - وجود عدة مراكز ثقافة موزعة على محلات جنزور مجهزة بمكتبات وكراسي وعددها 4. - يتم من خلالها والمجتمع المدني على تنفيذ مهرجانات ثقافية في جنزور «مهرجان الربيع للسلام». - يوجد إذاعة محلية تنقل الاخبار وتوعي بعدة الأمور. - يوجد متحف وزوايا دينية.	- الاعتداء على بعض المراكز الثقافية واستغلالها في اشياء لا تمت بصلة للثقافة مثالالمركز الثقافي في الصياد تحول الى مستوصف والمركز الثقافي بسيدي عبدالجليل تحول الى مقر جمعية خيرية. - عدم التزام الموظفين بالحضور الى العمل. - عدم اهتمامه بالدورات التوعوية والثقافية.

المحيط الخارجي

الفرص	العوائق
- تعاون وزارة الثقافة مع الكتب حديثا. - اعتماد مهرجان جنزور الثقافي السنوي للربيع من الوزارة على مستوى المنطقة الغربية. - وجود عقود جاهزة لتنفيذ عدد «2» مراكز ثقافية جديدة.	- كثرة عدد مؤسسات المجتمع المدني ألغى دور مكتب الثقافة. - عدم الاقبال على التردد على المركز.

الأهداف

1- تفعيل المراكز الثقافية فيما يتلاءم مع التطور العلمي والتقني.
2- تقريب المراكز الثقافية للتجمعات السكانية.
3- تفعيل دور الاذاعة المحلية والجرائد.

12.8 قطاع الصحة

المحيط الداخلي

الايجابيات	السلبيات
- انشاء مجمع للعيادات التخصصية. - تطوير وحدة غسيل الكلى. - استحداث المستشفى العام بجنزور. - انشاء وحدة رعاية الام الحامل. - صيانة بعض المركز الصحية . - استحداث مراكز للتطعيمات . - انشاء مخزن للأدوية والمعدات . - انشاء نقطة لسيارات الاسعاف. - متابعة طرق نقل المخلفات الطبية بالتعاون مع وحدة السلامة . - انشاء غرف التصويربالاشعة. - انشاء مختبر تحليل فيروسي. - انتشار حملات التوعية. - انتشار العديد من المصحات الخاصة.	- قلة الامكانيات. - عدم توفر الأدوية بالمستوصفات. - وجود فائض الكادر الوظيفي الغير مؤهل. - ضعف الاعلام والتوعية الطبية في عرفة مخاطر الامراض المعدية. - عدم وجود مستشفى مسمى ومعتمد داخل نطاق بلدية جنزور متكامل ويغطي كل الاحتياجات الطبية. - عدم القيام بدورات تدريبية وتنظيمية لرفع كفاءة العناصر الطبية والطبية المساعدة. - عدم وجود كوادر ادارية لادارة المستشفيات والمستوصفات. - غياب دور الامداد الطبي لدعم قطاع الصحة.

المحيط الخارجي

الفرص	العوائق
- الحفاظ على إستقرار توزيع التطعيمات والأدوية ان توفرت في المخازن. - توفير المباني الخاصة بالرعاية الصحية مع عدم توفر التجهيزات اللازمة والكوادر المؤهلة. - انشاء وحدة تبريد لحفظ جثامين الموتى.	- عدم توفير الوعي الصحي من ناحية الاعلام الطبي وكثرة الندوات والدورات الطبية للأطباء والاطباء المساعدين.

الأهداف

1- نشر الوعي الصحي للمواطن.
2- تطوير و الرفع من مستوى الخدمات الصحية.
3- حماية المواطن من ذوي الدخل المحدود من القطاع الصحي الخاص.
4- زيادة القدرة السريرية بالمستشفى الحالي لايواء المرضى بما يتناسب مع التعداد السكاني للبلدية.
5- انشاء مستشفى حديث يضم كل التخصصات بقدرة سريرية لا تقل عن 250 سرير.

- **المشاريع المستهدفة:**

1- تطوير المستشفى الحالي.
2- انشاء مستشفى حديث يضم كل التخصصات بقدرة سريرية لا تقل عن 250 سرير.

13.8 قطاع السياحة

المحيط الداخلي	
الايجابيات	السلبيات
- شاطئ بطول20 كم طولي. - وجود عدد من القرى السياحية - وجود اكثر من مصيف عائلي مفتوح. - وجود عدد من الزوايا العلمية والدينية القديمة مثل زاوية عمورة وزاوية العريفي وكذلك مسجد عمرو ابن العاص. - وجود العديد من الاثار وعلى رأسها متحف جنزور الاثري. - امكانية انشاء مرفء سياحي بحريبجنزور. - وجود منتزهات سياحية مثل الغيران.	- عدم احترام قانون 100 متر ملكية الشعب لشاطئ البحر - عدد من القرى السكنية وليس السياحية. - محدودية المفهوم العام لمصطلح السياحة. - عدم وجود رؤى استراتيجية من قبل جهات ذوي الاختصاص.

الأهداف

1- تنويع مصادر الدخل الوطني.
2- خلق فرص عمل للعناصر الوطنية.
3- خلق بيئة محلية للترفيه عن سكان البلدية.
4- تفعيل جميع النشاطات والرياضات البحرية.

14.8 قطاع العمل والتأهيل

المحيط الداخلي	
الايجابيات	السلبيات
-الصلاحيات التامة في صناعة القرار. -جميع الاقسام والمنظومات فعلت. -التعاون مع القطاعات والجهات في لجان شؤون العاملين. -قرب المكاتب من الجهات التي تعامل معها و مرتبطبها العمل.	-عدم صرف ميزانية الباب الثاني. -صعوبة و صول بعض الموظفين اثناء قفل الطرق.

الأهداف

1- تدريب و تطوير المحالين الى ادارة الاحالة تحت ال وامكانية الاستفادة منهم من جديد.
2- التواصل مع القطاعات المختلفة لاستعاب المتدربين وفق التخصصات.
3- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بخصوص منظومة الباحثين عن العمل والتعين من خلالها.
4- الزام جميع العمالة الوافدة بالخضوع لجميع اجراءات الدولة مثل الاقامة والتحاليل الطبية و الضرائب.

9. الرؤية التنموية من خلال الرهانات والمحاور الاستراتيجية

1.9 تحديد المحاور الاستراتيجية للخطة التنموية الحضرية

تُمثل مُخرجات عملية التشخيص وتحديد الأهداف حلقة الوصل بين مرحلة التشخيص ومرحلة التخطيط. حيث أن التشخيص التقاطعي لئن مكن من صياغة الأهداف بحسب المجالات، فهو يُعتبر في حد ذاته مرحلة أولية نُعد من خلالها لصياغة المحاور الاستراتيجية التي ستُفضي إلى تحديد الملامح الأولية لخطة تنمية مدينة جنزور.

لقد مكنت الأهداف الأولية من إعادة تبويبها وفق حزم من الأهداف المشتركة والتي تُحيلنا إلى صياغة رهانات استراتيجية أكثر شمولية يمكن أن يرتبط تحقيقها بقطاع أو عدة قطاعات ذات العلاقة بالأهداف التنموية المباشرة أو غير المباشرة. ومن ثمة تمت صياغة المحاور الاستراتيجية وتبويبها حسب الأهمية على النحو التالية:

المحاور الاستراتيجية للتنمية
بيئة صحية سليمة
الجودة والآداء للعملية التعليمية
الوعي الإجتماعي والثقافي
رعاية صحية شاملة
إنتاج زراعي وحيواني يحقق الإكتفاء الذاتي
أمن غذائي داعم للصناعات المحلية والحرفية
بيئة استثمارية سياحية شاملة
مخططات مُطورة وشاملة تلبي احتياجات المدينة
إسكان ملائم ولائق
منظومة تسجيل رقمية تساعد على التوثيق العقاري
شبكة نقل ومواصلات عامة
التأهيل والإعداد لرفع الكفاءة والتشغيل

القطاع	الأهداف	الرهانات
الإصحاح البيئي	- إنشاء مشروع إعادة تدوير وفرز المخلفات و الاستفادة منها. - توعية المواطن بالمحافظة على البيئة عن طريق وسائل الإعلام المختلقة (نشر الوعي البيئي الصحي) وهي نقطة مهمة جدا من اجل النهوض بالبلدية وخلق بيئة سليمة خالية من الأمراض والتلوث. - إنشاء مكبات مرحلية في كل محلة داخل نطاق البلدية.	بيئة صحية سليمة.
قطاع المياه والصرف الصحي	- إعداد مخططات تفصيلية للعشوائيات ولشبكة التغذية بالمياه العذبة والصرف الصحي لها. - استكمال شبكة الصرف الصحي لخطي مياه المطر والمجاري داخل المخططات. - العمل على تحديد الشبكات القديمة بما يتناسب مع التوسع السكاني. - العمل على تشغيل محطات الدفع الرئيسية 1 – 2 وتنفيذ المحطة المقترحة 3 وتنفيذ خط الدكتايل من المحطة إلى النجيلة.	
قطاع التعليم	- رفع كفاءة المعلم. - تقليص الزوائد بالقطاع وذلك بتفعيل التدريب لهم. - خلق بيئة داعمة للعملية التعليمية من خلال تفعيل النشاط داخل المؤسسة التعليمية. - خلق عوامل دعم للمعلم. - دمج مواد النشاط مع المواد التعليمية و العلمية. - العمل على تقليص الزوائد داخل القطاع (الغير تربويين).	الجودة والآداء للعملية التعليمية. الوعي الإجتماعي والثقافي.

قطاع الثقافة	- تفعيل المراكز الثقافية فيما يتلاءم مع التطور العلمي والتقني. - تقريب المراكز الثقافية للتجمعات السكانية. - تفعيل دور الإذاعة المحلية والجرائد.	
قطاع الصحة	- نشر الوعي الصحي للمواطن. - تطوير و الرفع من مستوى الخدمات الصحية. - حماية المواطن من ذوي الدخل المحدود من القطاع الصحي الخاص. - زيادة القدرة السريرية بالمستشفى الحالي لإيواء المرضى بما يتناسب مع التعداد السكاني للبلدية. - إنشاء مستشفى حديث يضم كل التخصصات بقدرة سريرية لا تقل عن 250 سرير.	رعاية صحية شاملة.
قطاع الزراعة	- تفعيل اللوائح والقوانين الخاصة بحماية الأراضي الزراعية. - تفعيل قانون حماية الإنتاج المحلي. - استئناف دعم الدولة لجميع مستلزمات الإنتاج. - تفعيل المستوصفات البيطرية بما يخدم المربيين. - تسهيل اجراءات توفير الأعلاف للمربيين.	إنتاج زراعي وحيواني يحقق الإكتفاء الذاتي.
قطاع الإقتصاد	- إنشاء منطقة صناعية كبرى تضم كافة أنواع الصناعات. - العمل على إنشاء أو استحداث ميناء تجاري وسوق تجارة حرة. - العمل على إنشاء مراكز تجارية (مولات) ضخمة داخل نطاق البلدية. - وضع استراتيجية دعم المعارض الصناعية و الإنتاجية لتسويق المنتوج والتعريف به بصفة دورية. - المحافظة على الأمن الغذائي. - دعم المنتوج المحلي. - خلق فرص عمل للباحثين.	أمن غذائي داعم للصناعات المحلية والحرفية.

قطاع السياحة	- تنويع مصادر الدخل الوطني. - خلق فرص عمل للعناصر الوطنية. - خلق بيئة محلية للترفيه عن سكان البلدية. - تفعيل جميع النشاطات والرياضات البحرية.	رؤية استثمارية سياحية شاملة بيئة سياحية واستثمارية.
التخطيط العمراني	- تحديث المخططات التفصيلية وتخطيط المناطق الواقعة بداخل المخطط ولم يتم إعداد مخططات تفصيلية لها. - مراجعة اللوائح المالية المعمول بها بمصلحة التخطيط العمراني من حيث كل تصنيف ولائحته. - وقف الزحف السكاني على الأراضي الزراعية. - الحد من التعدي على الغابات والمحميات الطبيعية وإعادة تأهيل ما تم تدميره.	مخططات مُطورة وشاملة تلبي احتياجات المدينة.
الإسكان والمرافق	- العمل على متابعة دور الاسكان والمرافق في وضع السياسات العامة للبلدية بما يخص الاسكان والمرافق. - التركيز على إيقاف كل التجاوزات تجاه المخططات المعتمدة والتلاعب في التصنيفات سواء من المواطنين أو من القطاع العام. - العمل على تفعيل المشروعات المتوقفة والتابعة للقطاع. ضرورة متابعة الإسكان والمرافق في وضع السياسات العامة للبلدية لما يخص الإسكان والمرافق.	إسكان ملائم ولائق.

تسجيل عقاري	- الاستمرار في إعداد الدورات التنشيطية و التأهيلية. - الاستمرار في برنامج الأرشفة ا لا لكتر و نية . - تحويل كل المستندات الورقية إلى ملفات رقمية.	منظومة تسجيل رقمية تساعد على التوثيق العقاري.
المواصلات	- ربط العشوائيات بخدمات المخططات العامة للبلدية. - تفعيل شبكة النقل العام.	شبكة نقل ومواصلات عامة.
العمل والتأهيل	- تدريب و تطوير المحالين إلى إدارة الإحالة تحت التصرف وإمكانية الاستفادة منهم من جديد. - التواصل مع القطاعات المختلفة لاستيعاب المتدربين وفق ا لتخصصا ت . - التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بخصوص منظومة الباحثين عن العمل والتعين من خلالها. - إلزام جميع العمالة الوافدة بالخضوع لجميع إجراءات الدولة مثل الإقامة والتحاليل الطبية و الضرائب.	التأهيل والإعداد لرفع الكفاءة والتشغيل .

2.9 الرؤية الاستراتيجية وتوجهات خطة التنمية الحضرية لمدينة جنزور

يُمكن تعريف الرؤية الاستراتيجية بكونها صورة للمستقبل تطمح المدينة إلى الوصول إليها خلال فترة محددة من الزمن، ويعبر عنها بعبارة نصية يشارك في صياغتها ويتفق عليها ممثلو المجتمع المحلي والمتدخلين في المدينة. تُمثل الرؤية واقعاً بعيد المدى لا نلمسه حاليا قد نصله أو لا نصله ولكنه وضع مستقبلي نطمح للوصول إليه. وتكمن أهمية الرؤية في كونها بوصلة التوجيه لعملية ومخرجات التخطيط الإستراتيجي، ويتم تحديها مباشرة بعد الاتفاق على أهم القضايا التنموية ذات الأولوية. ويمكن بلورة رؤية مدينة جنزور كالاتي:

معا من أجل مدينة آمنة مزدهرة
وجاذبة تُحقق الإكتفاء الذاتي،
تحترم القوانين والمخططات،
تستجيب لتطلعات المواطن
وتُنمي استثماراتها.

10. البرمجة التنفيذية للمشاريع

لئن تمت برمجة تنفيذ المشاريع على المدى القصير والمتوسط والبعيد، فقد كان التركيز على المشاريع التي من المفروض أن تنطلق الأطراف المتدخلة في تنفيذها خلال الأربع أو الخمس سنوات الأولى. هذه الخطة ستمكن المجالس البلدية التي ستتعاقب من ضمان أكثر حظوظ لاستمرارية العمل في غياب خطط استراتيجية أو مخططات استثمارية موازية أو عند صعوبة تحيين هذه الخطة وبرامجها. هذا مع التذكير بأن مدة ولاية المجلس البلدي لا تتعدى أربعة سنوات.

تُبرز الخطة المشاريع والأنشطة التي تمت برمجتها كما تمكن من التعرف على:

- المحاور الاستراتيجية التي من خلالها تم تحديد التوجهات واقتراح المشاريع.
- المشاريع المصادق عليها.
- المواقع المجالية أو المؤسسية للمشاريع أو الأنشطة.
- الفترة التي سيقع فيها تنفيذ المشروع والتي يمكن أن تتعدى 20 سنة بالنسبة لبرمجة بعض المشاريع .
- توزيع المسؤوليات على الأطراف المعنية ومدى مساهمتها في التركيبة الفنية أو المالية للمشروع.
- وأخيرا ولتأكيد قابلية الخطة للتنفيذ تم اختيار مشروع نموذجي تشرع البلدي في انجازه وفق بطاقة المشروع المصاحبة (بيئة سليمة).

1.10 استراتيجية تنمية مدينة جنزور : البرمجة التنفيذية للمشاريع

المحور/الرهان	المشاريع	الموقع	المدى			الأطراف المتدخلة (في التركيبة الفنية أوالمالية)
			قصير	متوسط	بعيد	
بيئة صحية سليمة	مشروع إعادة تدوير وفرز المخلفات	جنزور	X			البلدية ،الإصحاح البيئي، التخطيط، التعليم
	استكمال المرحلة الثانية والثالثة لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي (النجيلة)	الوسط	X			البيئة والإسكان والمرافق، التخطيط، البلدية
	مشروع مكبات مرحلية	كل المحلات	X			البيئة والإسكان والمرافق، التخطيط، البلدية
	استكمال محطتي ضخ مياه الصرف الصحي 1 و2	معظم المحلات	X			البيئة والإسكان والمرافق، التخطيط، البلدية
	تنفيذ محطة الضخ رقم 3 مع تنفيذ الشبكة الرابطة بين محطة الضخ ومحطة المعالجة	معظم المحلات	X			البيئة والإسكان والمرافق، التخطيط، البلدية
	تنفيذ شبكة الصرف الصحي بالمنطقة الشرقية والغربية	كل المحلات	X			البيئة والإسكان والمرافق، التخطيط، البلدية
	تطوير المخططات التنفيذية للصرف الصحي	كل المحلات	X			البيئة والإسكان والمرافق، التخطيط، البلدية
	إنشاء أندية رياضية متكاملة	جميع المحلات		X	X	البلدية، الشؤون الإجتماعية، الشباب والرياضة، التخطيط، المجتمع المدني
	إنشاء مراكز خدمات صحية	جميع المحلات		X		البلدية، وزارة الصحة، التخطيط
إسكان ملائم ولائق	استكمال مشاريع الإسكان المتوقفة	جميع المحلات	X			البلدية، المرافق، التخطيط، الإسكان
	استكمال شبكة البُنى التحتية	جميع المحلات	X	X		البلدية، المرافق، التخطيط
	إنشاء مجمعات سكنية متطورة	جنزور		X	X	البلدية، الإسكان، التخطيط، المرافق
الجودة والآداء للعملية التعليمية	إنشاء مركز لتدريب المعلمين	محلة شهداء عبد الجليل (موجود)		X	X	-الوزارة -القطاع -البلدية

	تفعيل الملاك الوظيفي وتقليص الزوائد	داخل القطاع	X			- الوزارة - البلدية - القطاع
	إنشاء ورشة للصيانة السريعة للقطاع بين البلدية والقطاع	محلة السوق	X			- البلدية - القطاع
	دمج مواد النشاط مع المواد التعليمية والعلمية	داخل القطاع	X			التفتيش، النشاط، أونيساف
	إدراج المناهج الإلكترونية في التعليم	جنزور	X			أولياء الأمور، التعليم، البلدية
	إنشاء مدارس حديثة ورياض للأطفال (استغلال التصنيفات القائمة بالمخطط) (حسب الكثافة)	جنزور (حسب الكثافة السكانية)		X	X	
الوعي الإجتماعي والثقافي والبيئي	برمجة حملات توعية (حقوق الطفل وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقوانين الخاصة بالطفل/البيئة وحماية المحيط، إلخ)					البلدية، المجتمع المدني
	حملة توعوية حول الحفاظ على البيئة: «بيئة سليمة»	جنزور	X			البلدية، المدارس، المجتمع المدني
	إنشاء مكتبات للقراءة المجانية	كل المحلات	X			البلدية، الإعلام والثقافة
	إنشاء معرض دوري للكتاب	جنزور	X			البلدية، الإعلام والثقافة
	إنشاء معهد للفنون	جنزور		X		البلدية، التعليم
	إنشاء مسرح	جنزور	X	X		البلدية، قطاع الثقافة
	إنشاء نوادي ومراكز خاصة بالمرأة	جميع المحلات	X	X		البلدية، الشؤون الاجتماعية، الشباب والرياضة، التخطيط، المجتمع المدني
رعاية صحية شاملة	استكمال وتطوير المستشفى		X			القطاع، الوزارة، البلدية
	إنشاء مستشفى عام متكامل يضم كل الاختصاصات وذو سعة سريرية ملائمة لعدد السكان أثناء الإنجاز			X		القطاع، الوزارة، البلدية الأملاك والتخطيط
إنتاج زراعي وحيواني يحقق الإكتفاء الذاتي	إنشاء سلخانة متكاملة ومتطورة (للحوم والدواجن)	جنزور الغربية	X			رجل أعمال، البلدية، الإصحاح البيئي
	إنشاء مستوصف بيطري وتطوير القائم	الشرقية / الوسط	X	X		البلدية، القطاع، المربين، الزراعة

	إنشاء مزارع سمكية	جنزور	X	X		البلدية، قطاع الثروة البحرية، المستثمرين، المربيين
	إنشاء مصنع لتعليب الأسماك	جنزور	X	X		البلدية، قطاع الثروة البحرية، المستثمرين
أمن غذائي داعم للصناعات المحلية والحرفية	إنشاء المنطقة الصناعية والحرفية متعددة الإختصاصات	جنزور	X			البلدية، الأملاك، الصناعة، الإقتصاد، التخطيط
	إنشاء مصنع للمطاحن والأعلاف	جنزور	X	X		البلدية، الأملاك، الصناعة، الإقتصاد، التخطيط
	إنشاء ميناء بحري تجاري وسوق حرة	جنزور		X		البلدية، الأملاك، الصناعة، الإقتصاد، التخطيط
	إنشاء معارض دورية للصناعات والمنتوجات المحلية والدولية	جنزور	X			البلدية، الأملاك، الصناعة، الإقتصاد، التخطيط، مجتمع مدني
	تهيئة مواقع لإنشاء مراكز تجارية ضخمة	كل المحلات		X		البلدية، الأملاك، الصناعة، الإقتصاد، التخطيط، مستثمرين
بيئة استثمارية سياحية شاملة	مجمع سياحي ترفيهي يضم الألعاب الترفيهية وأحواض سباحة مغلقة	جنزور الشرقية		X		لبلدية، الأملاك، التخطيط، السياحة، المستثمرين
	إنشاء مدينة ألعاب مائية	جنزور		X		البلدية، الأملاك، التخطيط، السياحة، المستثمرين
	مرفأ سياحي لليخوت	جنزور		X		البلدية، الأملاك، التخطيط، السياحة، المستثمرين
مخططات مُطوّرة وشاملة تلبي احتياجات المدينة	مشروع تحديث مخططات جنزور ضمن مشروع الجيل الثالث التخطيطي	جنزور	X			البلدية، الصرف الصحي
	إعداد مخططات تفصيلية للمناطق غير المخططة والعشوائيات	جنزور	X			البلدية، الصرف الصحي
	وضع قاعدة بيانات حضرية	البلدية	X	X	X	البلدية

منظومة تسجيل رقمية تساعد على التوثيق العقاري	الإستمرار في تنفيذ مشروع الأرشفة الإلكترونية بما تخدم التحديد والتسريع في الإجراءات وحمايتها من السرقة والتخريب	مبنى التسجيل العقاري/ جنزور المركز	X	X		البلدية، التسجيل العقاري، مصلحة المساحة، مصلحة التخطيط
شبكة نقل ومواصلات عامة	إنشاء شبكة مواصلات عامة	كل المحلات		X	X	البلدية، وزارة المواصلات، التخطيط، المستثمرين
	إستكمال الطريق الدائري الثاني (طريق الـ20 جنوب الدائري)	(نهاية المخطط الحالي)	X			البلدية، وزارة المواصلات، التخطيط
	إنشاء وسائل لنقل الطلاب	كل المحلات	X			البلدية، وزارة المواصلات، التخطيط، المستثمرين
	إنشاء شبكة مترو	كل المحلات			X	البلدية، وزارة المواصلات، التخطيط، المستثمرين
	إعداد دراسة لمخطط مديري للنقل لمدينة جنزور	كل المحلات			X	البلدية، وزارة المواصلات، التخطيط، المستثمرين
التأهيل والإعداد لرفع الكفاءة والتشغيل	إنشاء مركز لرفع كفاءة الموظفين والباحثين عن عمل	جنزور- سيدي عبد الجليل	X			قطاع العمل، التعليم، البلدية، المجتمع المدني
	تطوير مركز التدريب المهني	جنزور - الشرقية	X	X		التعليم التقني، البلدية، قطاع العمل، المجتمع المدني
	إنشاء معهد لتطوير الكفاءات الطبية	جنزور	X	X		البلدية، الصحة، التعليم، العمل والتأهيل
	وضع منظومة إلكترونية خاصة للتشغيل ومنع الإزدواجية					البلدية، العمل والتأهيل

بطاقة مشروع «بيئة سليمة»

عنوان المشروع:	بيئة سليمة
المحور الإستراتيجي	الوعي الإجتماعي والثقافي والبيئي
توصيف المشروع (سياقه ومكوناته)	- يهدف المشروع عامة إلى خلق ثقافة بيئية لدى عامة الناس لتكون أساسا في خلق بيئة نظيفة. - سيعتمد المشروع على توعية الطلاب والتواصل معهم في المؤسسات التعليمية.
الموقع/مكان التدخل	- المدارس والرياض والمعاهد والجامعات. - المراكز الثقافية والإذاعة المحلية. - الطرقات والأماكن العامة والخاصة (المؤسسات، الأسواق...).
الأهداف المحددة والنتائج المنتظرة	- إستهداف 35 ٪ من المؤسسات التعليمية بمعدل مدرستين في كل محلة و5 رياض أطفال خلال 6 أشهر. - رفع وعي الطلاب بالبيئة وبضرورة المحافظة عليها خلال فترة المشروع.
القيادة	لجنة قيادة المشروع بالبلدية.
الشركاء	قطاع التعليم، المجتمع المدني، الإصحاح البيئي.
المستهدفون وأصحاب المصلحة	الطلاب بالدرجة الأولى.
الفئات المستفيدة من المشروع (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة)	أولياء الأمور ، سكان البلدية وعامة الناس.
مدة الإنجاز	6 أشهر (موزعة على السنة الدراسية).
الكلفة التقديرية	3000 أورو

برمجة الإستثمارات

مكونات المشروع	شهر 1	شهر 2	شهر3	شهر 4	شهر 5	شهر 6	توزيع الكلفة
الإعداد	X						10 ٪
حملة إعلامية		X					10 ٪
محاضرات			X				10 ٪

مطويات			X	X	X	X	10 %
ملصقات			X	X	X	X	10 %
لافتات			X	X	X	X	10 %
حاويات			X	X	X	X	40 %

مؤشرات المتابعة في علاقة بالأهداف المحددة و النتائج	- 35 % من المؤسسات التعليمية بمعدل مدرستين في كل محلة و5 رياض أطفال خلال 6 أشهر. - عدد الملصقات الموزعة. - عدد الحاويات. - عدد المشاركين في المحاضرات. - عدد المشاركين في الحملة الإعلامية.
الأنشطة المبرمجة (بحسب الأهداف المحددة والنتائج)	- الإعداد للحملة: عقد الإجتماعات مع الأطراف المتدخلة في المشروع. - حملة إعلامية: النشر في صفحات التواصل الإجتماعي، الإذاعة المحلية. - محاضرات: ورش ومحاضرات بالمؤسسات التعليمية. - إعداد المطويات والملصقات والافتات عن البيئة. - توزيع الحاويات على الأماكن المستهدفة.
محتوى الرسائل	- حب جنزور بنظافة بيئتها. - جنزور بلدية صديقة للبيئة. - نظافة شاطئنا دليل رقينا. - معا من أجل بيئة ضاحكة. - جنزور بيتنا...فلنجعله نظيفا.

Libya Local Governance and Stabilisation Programme ▪ برنامج دعم الحكم المحلي والاستقرار في ليبيا

© CILG – VNG International 2018